

جزء فير
ضعف حديث

من قال: «لا إله إلا الله»
نفعته يوم ما من كرهه»

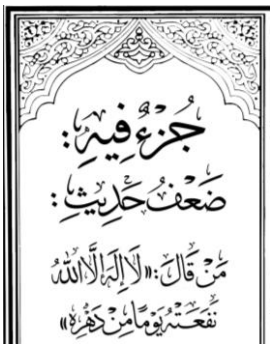
تأليف

الشيخ العلامة الحديث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وسماه

سلسلة ينابيع
الآبار في تخريج الآثار



بِحُرَّةِ فَيْرَا:

ضَعَفَ حَدِيثًا:

مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»

نَفَعَهُ مِنْ مَافِي كَهْرًا»

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جزء فير
ضعف حريت

من قال: «لا إله إلا الله»
نفعته يوم ما من دهره»

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وعونه

سلسلة ينابيع
الآبار في تخريج الآثار



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ لَنَا تَعَسَّرَ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عَمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُبُوحِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَاضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِضًا، وَاطْلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
(اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.
الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةَ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلرُّوَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمُذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. * فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَةَ رحمته الله: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَبِي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحِدُّ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ

يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عِنْقَاءِ مَغْرِبِ). اهـ.

(١) أُنْزِلَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أُنْزِلَ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢

ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ

الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ
يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدًا نَقِدَ الْعِلَلَ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بَعْلَةً
حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لِأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ

الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا.

قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى

مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ

مِنْ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي

«الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهَيِّمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْأَمْرُ إِذْنٌ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالْإِطْلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقَّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ،

وَالرَّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا إِطْلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِيئَةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظُر: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَأِ فِيهَا، هُوَ مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحِفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ إِنَّهُ لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابِعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنُوا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَأِ، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحِفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَعِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنُ مَعْرِفَةٌ هُوَ لَاءٌ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةَ بِالِغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جِلِّ هَذِهِ الصُّعُوبَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دَرَايَةِ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تَسَاعُدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثٍ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ»، وَالْكَلامُ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرْحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانُ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالشُّدُودِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْتَلِكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ ^(٢) عَمَّا يُسْتَبْطَأُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَبِمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعَّبٌ، وَضُرُورِيٌّ أَنْ يُنَبِّهَ النُّقَادُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بَدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُدًا.

لِأَحَدٍ كَانْنَا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ

أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):

(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. (١)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّضْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ -

بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّضْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ

«صَحِيحِهِ» وَ«سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيبِهِ، وَلَا يَعْبَأُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنْ عُدْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ: الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَبَيَّنَّ مَوْقِفَهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهَمْ تَبَرَّأُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

* لِأَنَّ التَّشْرِيحَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَتَّبِعْ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَنِيهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

انظر: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا يُعَوِّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيُّ الْأَثْرِيُّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يُنْقَدُونَ الرَّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ حَدِيثٍ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَصُولِ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* اخْتُلِفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فِي رَفْعِهِ، وَوَقْفِهِ:

* فَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ رضي الله عنه أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ).
قَالَ: «أَنْجَتْهُ»، بَدَلًا: «نَفَعَتْهُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ج ١ ص ٣٤٦)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠٠٤)، وَابْنُ ثَرْثَالٍ فِي «السُّدَاسِيَّاتِ»

(١) وَهُوَ الْأَعْرَبِيُّ أَبُو مُسْلِمٍ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ، ثِقَّةٌ، وَهُوَ غَيْرُ سَلْمَانَ الْأَعْرَبِيِّ الَّذِي يُكْتَبُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيَةِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ١٥١).

(ج ١ ص ٩١)، وَابْنُ نُقْطَةَ فِي «التَّقْيِيدِ» (ص ١٥٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٥ ص ٤٦)، وَ(ج ٧ ص ١٢٦)، وَابْنُ الْعَسْكَرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (٢٤٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «مَوْضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٣٧٩)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٦٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ٥١ و ٥٢)، وَابْنُ حَيَوِيَّةٍ فِي «حَدِيثِهِ» (ق / ٨ / ط).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٥ ص ٤٦): (عَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، وَمَنْصُورٌ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)؛ يَعْنِي: فِي رَفْعِهِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الثَّوْرِيِّ: فِي وَقْفِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (ج ٧ ص ١٢٦): (تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ سُفْيَانَ: عَيْسَى بْنُ يُونُسَ)؛ يَعْنِي: فِي رَفْعِهِ.

* هَكَذَا: مَرْفُوعًا، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ: مَعْلُومٌ بِالْوَقْفِ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

* وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ فِي رَفْعِهِ^(١)، إِنَّمَا هُوَ: مَوْقُوفٌ عَلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ وَيُخَالَفُ^(١).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٥٣٣)، وَ«تَغْلِيقَ التَّغْلِيقِ» لَهُ (ج ٣ ص ٣٥٥)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِابْنِ أَبِي حَيْثَمَةَ (ج ٣ ص ٢٥٦)، وَ«تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٤٨ ص ٢٧)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٤ ص ٢٨).

وَمِنْهُ: قَالَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٠٨): (هَذَا خَطَأً، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ: عَيْسَى بْنَ يُونُسَ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: أَشَعْتُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٤٩٩): (يُقَالُ: إِنَّ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ، قَدْ وَهَمَ فِيهِ، وَهُوَ يَغْلَطُ أحيانًا فِيمَا يَرُوهُ).

فَهُوَ: مَعْلُولٌ بِخَطَأِ: عَيْسَى بْنِ يُونُسَ فِي رَفْعِهِ، وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، هُوَ الْوَقْفُ فِي الْإِسْنَادِ.

* وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ حَدِيثُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ». عَنْ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ الْأَجْرِيُّ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ج ٣ ص ٣٥٥): (سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْ هَذَا

الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَمْ يَرْفَعُهُ إِلَّا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ: مُرْسَلٌ).

وَقَالَ الْأَثْرُمُ، عَنْ أَحْمَدَ: (كَانَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، يُسْنِدُ حَدِيثَ: الْهَدِيَّةِ، وَالنَّاسُ

يُرْسِلُونَهُ).^(١)

(١) وَانظُرْ: «السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلنَّسَائِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«الْإِمَامُ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ج ٣ ص ١٦)، وَ«الْعِلَالُ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ج ٨ ص ٢٥٨)، وَ«الْأَفْرَادُ» لَهُ (ج ٥ ص ٣١٠)، وَ«السِّيَرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ١١٥)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَ«إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٠٧)، وَ«الْعِلَالُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٤٧٧)، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٤ ص ١٧٢)، وَ«مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلخَطَّابِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٩).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٨ ص ٢٧).

وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ٤ ص ٢٨)؛ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: (عَيْسَى بْنُ يُونُسَ يُسْنِدُ حَدِيثًا عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»، وَالنَّاسُ: يُرْسَلُونَهُ).

وَخَالَفَ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ؛ وَصَرَحَ بِوَقْفِهِ.

* فَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ، أَوْ أَحَدِهِمَا: عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ^(١)، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٢٢)؛ وَلَمْ يَذْكُرِ: «الأَعْرَبُ»، وَهَذَا مِنَ الإِخْتِلَافِ فِي الإِسْنَادِ.

* وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «العَلَلِ» (ج ١١ ص ٢٤٠): (وَالصَّحِيحُ: عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ: المَوْقُوفُ).

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٥٢٨).

(١) الدَّهْرُ: اسْمٌ لِلزَّمَانِ الطَّوِيلِ، وَمُدَّةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

انظُرْ: «النِّهَايَةَ» لِابْنِ الأَثِيرِ (ج ٢ ص ١٤٤).

(٢) وَانظُرْ: «التَّارِيخَ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٦٣).

وَأَخْرَجَهُ السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْبُوخِ» (ص ٨٢)، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَهُوَ فِي «حَدِيثِهِ» (١٠٨) عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَنْجَبَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

هَكَذَا: مَوْقُوفًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، بِهَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا.^(١)

قُلْتُ: فَهُوَ مَحْفُوظٌ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: مَوْقُوفًا.

* وَهَكَذَا: رَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ: ثَقَاتٌ أَصْحَابِهِ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ١٣٩ و ١٤٠)؛ الْإِخْتِلَافَ عَلَى

الثَّوْرِيِّ فِي رَفْعِهِ، وَوَقْفِهِ، وَرَجَحَ: وَقَفَهُ.

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ

هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَقِنُوا مَوْتَاكُمْ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلِمَتِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ

الدَّهْرِ، وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٧٢)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١

ص ٢٤٠)؛ بِهَذَا اللَّفْظِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ.^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «الْعِلَلِ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ج ١١ ص ٢٣٩).

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٧٨)؛ ثُمَّ قَالَ: «يُغْرِبُ».
 * وَزَادَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ:
 كَلِمَةً لَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ فَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ جِدًّا
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ!

وَالْحَدِيثُ أُورِدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (ج ٥ ص ٧٧).
 * فَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ: وَفَقَّهُ، عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَلَى الرَّوَايَةِ
 الْمَرْفُوعَةِ.

* وَخَالَفَهُمَا غَيْرُهُمَا: فَرَوَى الْخَبْرَ، مَوْقُوفًا، عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.
 قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّوَايَةَ: الْمَرْفُوعَةَ، مَعْلُومَةٌ، بِالرَّوَايَةِ: الْمَوْقُوفَةِ.
 فَهَوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ.

* وَرَوَاهُ أَبُو كَامِلٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ
 يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَالَ: لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، يُصِيبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُخِ»
 (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٦٨).

(١) انظُرْ: «لِسَانِ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٧٧)، وَ«تَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانٍ» لِلْمُهَيْمِيِّ (ج ٨ ص ٣٢)،
 وَ«الثَّقَاتِ» لِقَطْلُوْبَعَا (ج ٨ ص ١٩١).

قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ:

يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

* وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ مَنْصُورٍ أَيْضًا، فَتَابَعَهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ

الرُّوَايَةِ.

* وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ،

وَالْأَعْرَجَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَوْقُوفًا، وَمَنْصُورٌ أَحْفَظُ مِنْ حُصَيْنٍ^(١). اهـ.

* كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦).

* وَخَالَفَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٤٠)؛ فَذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ فِي

رَوَايَتِهِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَأَنَّ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ، وَأَبَا إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيَّ، رَوِيَاهُ: عَنْهُ، مَرْفُوعًا.

* ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِي طُرُقِهِ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، وَحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ:

عَنْهُ، فَأَوْفَقَهُ.

* وَصَحَّحَ: الْوَقْفُ، فَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (٣/ق ٢٢٤/ط):

(وَالصَّحِيحُ عَنْ مَنْصُورٍ: الْمَوْقُوفُ).

* وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأوردَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٦٥٢).

(١) يَعْنِي: رَفَعَهُ أَصَحُّ.

انظر: «كَشَفَ الْأَسْتَارَ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ١ ص ١٠)

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٣٩): (وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ: حِبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ: مَرْفُوعًا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرْوَيْهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ: مَوْقُوفًا).

* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ مَنْصُورٍ).

قُلْتُ: هُنَا أَبُو عَوَانَةَ، رَوَاهُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ: مَرْفُوعًا.

* وَقَدْ تَابَعَ: مَنْصُورًا، حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ عَنْ حُصَيْنٍ: مَرْفُوعًا.

وَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ عَنْ حُصَيْنٍ: مَوْقُوفًا.

* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا أَبِي، ثَنَا حُدَيْجُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٦٣٩٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٧٤): (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا

الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنٍ، إِلَّا حُدَيْجُ بْنُ مُعَاوِيَةَ).

قُلْتُ: وَحَدِيثُ بِنِ مُعَاوِيَةَ الْكُوفِيِّ، يَهُمُّ وَيُخَالِفُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ. ^(١)
 قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ ضَعْفٌ»،
 وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «يَتَكَلَّمُونَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ
 سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَهْمُ»، وَقَالَ ابْنُ
 جِبَانَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، كَثِيرُ الْوَهْمِ عَلَى قِلَّةِ رِوَايَتِهِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «سَيِّئُ الْحِفْظِ». ^(٢)
 لِذَلِكَ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٢٢٦): (صَدُوقٌ: يُخْطِئُ).
 * وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (٥٢٥١)؛ حَدِيثًا، لِحَدِيثِ
 بِنِ مُعَاوِيَةَ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَقَالَ: «هَذَا مُنْكَرٌ».

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٦٥٢).
 وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٧٤): (لَمْ يَرَوْ هَذَا
 الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنٍ، إِلَّا حَدِيثُ بِنِ مُعَاوِيَةَ).
 وَأُورِدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ١ ص ٥٥).
 وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (ج ٦ ص ٦٣).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ٥٤ و ٥٥)، و«المجروحين» لابن جبان (ج ١ ص ٢٧١)،
 و«الضعفاء والمترولين» للدارقطني (ص ١٩١)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٣ ص ١١٥).

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ٣ ص ٥٤ و ٥٥)، و«التاريخ» للدوري (ج ٣ ص ٢٧٦)، و«الجرح
 والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ٣١١)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (ج ٦ ص ٣٧٧)، و«الضعفاء
 والمترولين» للدارقطني (ص ١٩١)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (ج ٣ ص ١١٥)، و«المجروحين» لابن جبان
 (ج ١ ص ٢٧١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٢٣٨): (رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَالطَّبْرَانِيُّ: وَرَوَاهُ، رُوَاةُ الصَّحِيْحِ).

* وَخَالَفَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ الطَّبَّيِّ، فَأَوْفَقَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ فُضَيْلٍ فِي «الدُّعَاءِ» (ص ٣٥٧)، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، نَفَعْتَهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا أَصَابَهُ).

* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١١ ص ٢٣٩): (وَأَمَّا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ الْكِلَابِيُّ^(١)، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حُصَيْنِ، عَنْ هِلَالِ، عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم).

* وَخَالَفَهُ: شُعْبَةُ، وَهَشِيمٌ، وَعَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ رَوَوْهُ عَنْ حُصَيْنِ، عَنْ هِلَالِ:

مَوْقُوفًا). اهـ.

وَالصَّوَابُ: مِنْ رِوَايَةِ، حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الْوَقْفُ.

* وَقَدْ رَجَحَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَالِ» (ج ١١ ص ٢٤٠)؛ الْوَقْفَ.

(١) وَعَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ: وَهُوَ صَعِيفٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

انظر: «تَقْرِيبُ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٧٤١).

* وَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّدَائِقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ: عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الصَّدَائِقِيِّ، قَالَ: نَا حَفْصُ الْغَاضِرِيِّ، عَنْ مُوسَى الصَّغِيرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ، وَلَوْ بَعْدَمَا يُصِيبُهُ الْعَذَابُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٣٤٨٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١

ص ٢٤١).

وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَلَوْ بَعْدَمَا يُصِيبُهُ الْعَذَابُ»، وَهِيَ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَا، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سُلَيْمٍ الصَّدَائِقِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٢٠٩)؛ عَنْ عَلِيٍّ

الصَّدَائِقِيِّ: (لَيْسَ بِقَوِيٍّ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثَّقَاتِ).

الثَّانِيَةُ: حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ الْغَاضِرِيُّ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ. ^(٢)

وَبِهِ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٥٦٨).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٧٠٧)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ج ٩ ص ٥٦٨)، وَ«الْكَامِلَ فِي

الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٥ ص ٢١٢).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٢٥٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ١٢): (لَا يُرَوَى عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، مَعْرُوفٌ عَنِ الْأَعْرَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا دَخَلَ فِيهِ: لِعَبِيدِ اللَّهِ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ١ ص ٢٤١): (لَمْ يَرَوْهُ عَنْ

مُوسَى الصَّغِيرِ، إِلَّا حَفْصُ بْنُ الْغَاضِرِيِّ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّدَائِقِيُّ، عَنْ

أَبِيهِ).

وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ١ ص ١٧)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الْبَزَّازُ،

وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَ«الصَّغِيرِ»، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

* وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ.

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (ج ١ ص ٥٥).

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَادَانَ، ثنا سَعْدُ

بْنُ الصَّلْتِ، ثنا أَبُو ظَبْيَةَ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: (قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِنَّهَا تَنْفَعُ صَاحِبَهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، وَإِنْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا

أَصَابَهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* لَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادِ؛ إِلَّا هُنَا.

* فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ.

أَخْرَجَهُ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الثَّقَفِيُّ فِي «الثَّقَفِيَّاتِ» (ج ١ ص ٣٨٤).

* وَلَمْ يَذْكَرْ بَيْنَهُمَا: الْأَعْرَ، فَالْإِسْنَادُ مُنْقَطِعٌ.

* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

* وَسَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ يُغْرِبُ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٣٧٨)؛ عَنِ ابْنِ الصَّلْتِ: «رَبَّمَا

أَغْرَبَ».

* وَبِهَذِهِ الْعِلَلِ: يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ: حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ:

الْمَرْفُوعِ، وَالْمَوْقُوفِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ: مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ.

وَسُئِلَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١١ ص ٢٣٨)؛ عَنِ حَدِيثِ الْأَعْرَ -

وَأَسْمُهُ: سَلْمَانٌ - عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

أَنْجَتْهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ أَصَابَهُ قَبْلَهَا مَا أَصَابَهُ».

فَقَالَ: (يُرْوَاهُ: هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ، عَنِ الْأَعْرَ، حَدَّثَ بِهِ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ،

وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُمَا؛

فَأَمَّا مَنْصُورٌ؛ فَرَوَاهُ: الثَّوْرِيُّ، عَنِ مَنْصُورِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ: عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَابْنُ إِسْمَاعِيلَ^(٢) الْفَارِسِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ مَنْصُورِ:

مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.^(٣)

(١) وَأَنْظَرِ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٨٦)، وَ«تَرْتِيبَ ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ٦

ص ١١٩)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ قُطُوبُغَا (ج ٤ ص ٤٣٦).

* وَخَالَفَهُمَا: أَبُو نَعِيمٍ؛ فَوَقَفَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣)، وَزَادَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَلِمَةً لَمْ يَقْلَهَا غَيْرُهُ، وَهِيَ قَوْلُهُ: «لَقْنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

* وَرَوَاهُ: أَبُو عَوَانَةَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ: حِبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ: مَرْفُوعًا^(٤)، وَغَيْرُهُ: يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ: مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ: رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَأَمَّا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيِّ^(٥)، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هَلَالٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَخَالَفَهُ: شُعْبَةُ، وَهَشِيمٌ، وَعَبْتَرُ بْنُ الْقَاسِمِ؛ رَوَوْهُ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هَلَالٍ: مَوْقُوفًا.^(٦)

(١) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَعَنْهُ الذَّهَلِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ٧٨)؛ وَقَالَ: «يُغْرَبُ».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٢٧٢)؛ مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٢٢)؛ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ، أَوْ أَحَدِهِمَا: وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرٌ: «الأَعْرَجِ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُرَّازِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٦٦)؛ عَنْ أَبِي كَامِلٍ، نَا أَبُو عَوَانَةَ.

(٥) عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْكِلَابِيِّ مَوْلَاهُمْ، الرَّقِّيُّ: ضَعِيفٌ، وَكَانَ قَدْ عَمِيَ.

انظُر: «التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٧٤١).

(٦) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (٦٣٩٦) مِنْ طَرِيقِ حُدَيْجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا حُصَيْنٌ.

وَانظُر: «مَجْمَعُ البَحْرَيْنِ» لِلْهَيْثَمِيِّ (ج ١ ص ٥٥).

* وَرَوَاهُ: عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ^(١)، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَوْقُوفًا،
أَسْقَطَ مِنْهُ: هِلَالَ بْنُ يَسَافٍ، وَالصَّحِيحُ: عَنْ حُصَيْنٍ، وَمَنْصُورٍ: المَوْقُوفُ). اهـ.
وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ج ٦ ص ١٨٨)، وَرَمَزَ: لِحُسْنِهِ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِضَعْفِ الْحَدِيثِ.

* وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ٣ ص ٣٣٢)؛ وَلَمْ يُصَبِّ.
* وَأَوْرَدَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ٤ ص ٥٦٦)، وَفِيهِ نَظَرٌ.
وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ١١١).
* وَأَيْنَ كَانَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ، عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَهُوَ مَعْلُومٌ
عِنْدَهُمَا، وَهُوَ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

قُلْتُ: وَعَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مَنْ قَالَ يَوْمًا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَطُّ
دُونَ عَمَلٍ بِمُقْتَضَاهَا.

* وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مَنْ قَالَهَا، وَعَمِلَ بِهَا، وَمَاتَ عَلَيْهَا.

* وَأَمَّا مَنْ قَالَهَا، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا، وَتَفَضَّهَا فَلَا تَنْفَعُهُ.

قُلْتُ: فَهَذَا مَقْطُوعٌ، بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ: نَصِيبٌ، بَلْ هُوَ مِنَ الْمُخَلَّدِينَ فِي

النَّارِ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَفَعَتْهُ يَوْمًا مِنْ دَهْرِهِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأُصُولِ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ.....	١٧

